حكومة إقليم كوردستان

وزارة التخطيط

المذكّرة التوضيحية حول اختيار صيغة العقد وتركيبته بضمنها عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص

حزيران 2016

المذكّرة التوضيحية حول اختيار صيغة العقد وتركيبته
بضمنها عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص

أولا- النواحي العامة

إنّ أحد القرارات الحساسة التي يجب اتخاذها في مرحلة التخطيط يرتبط بنوع العقد الذي سيستخدم للتعاقدات القائمة. وتوجد مجموعة متنوعة من صيغ العقود وتركيباتها المعروفة في مجال التطبيق. وتتوافق تلك الصيغ وتركيباتها المختلفة مع مختلف أنواع التعاقدات (أي تعاقدات السلع والأشغال والخدمات العامة والخدمات الاستشارية وما يشابهها من أنواع)، وتفصّل على أساس الحاجات والظروف التي تختلف من حالة لأخرى. تتضمن تلك الظروف، على سبيل المثال:

أ- درجة التأكد أو عدم التأكد من الكمية المطلوبة طوال فترة العقد عند توقيعه
ب- عدم التيقّن من كمية المدخلات من عملٍ ومواد مطلوبة لتنفيذ بنود العقد عند توقيعه
ج- تفاوت المدى الذي يمكّن من تقدير كلفة الأداء مسبقًا (هل تقع مخاطر الأداء ضمن حدود مقدرة المجهّز / المقاول / الإستشاري؟)
د- درجة الثبات أو المخاطرة في ظروف السوق (سعر العمل، المواد، الطاقة).
هـ- المدة الزمنية التي يتوجب على المجهّز (المقاول) الالتزام خلالها.

وبالتالي، فإن خصائص العقود الأساسية التي تختلف بحسب طبيعة الظروف وأنواعها تتضمن مايأتي:

أ- فيما اذا كان السعر مرتكزًا على مبلغٍ مقطوع أو مقاربة مبنية على سعر الوحدة.
ب- فيما اذا كان سعر العقد ثابتًا أو خاضعًا للمراجعة.
ج- فيما اذا كانت كمية ما يجب التعاقد عليها محددة في بداية الالتزام مع المجهز(المجهزون) / (المقاول (المقاولون)/الإستشاري (الإستشاريون) أو إذا كانت تتحدد في ضوء خطوات التعاقد الإضافية.

د- يما اذا كان العقد عبارة عن إتفاقية إطار يستتبع بموجبها ابرام عقود لاحقة أو أوامر شراء.

هـ- لأي درجة تعد النواحي الفنية للمتطلبات محددة في العقد قبل تنفيذه.

و- فيما اذا كانت المقاربة التقليدية التي تقضي بإبرام عقودٍ منفصلة للتصميم والانشاء (التصميم- العطاء- البناء) هي المستخدمة أم كان الاستخدام معتمدًا على عقدٍ واحدٍ، التصميم والبناء أو عقد تسليم المفتاح (مثلًا لمنشأة صناعية).

ثانيا- اختيار الصيغة الصحيحة للعقد

توضح المصفوفة في الجدول أدناه كيف تؤثر بعض المخاطر والعوامل المتغيرة المذكورة أعلاه على اختيار تركيبة العقد.

	المخاطر والمتغيرات وظروف السوق الأساسية	**الأوضاع المثالية**	**صيغة العقد ومميزاته النموذجية**
1	• خطر قليل أو أدنى • بالامكان إجراء تقديراتٍ دقيقة عن الكلفة ومدة الأداء • يتحمّل المجهّز (المقاول) مخاطر كون السعر المقدّر الممثّل في العطاء غير دقيق.	• متطلبات محددة بشكلٍ جيّد وشامل • المتطلبات معروفة لدى المجهّز / المقاول (تجربة سابقة) • استقرار حالة السوق • مخاطر مالية طفيفة *(اللوازم والخدمات التجارية)*	عقد مستقر وثابت السعر

	المخاطر والمتغيرات وظروف السوق الأساسية	الأوضاع المثالية	صيغة العقد ومميزاته النموذجية
2	• توقّع عدم استقرار السوق (أسعار العمل والمواد) خلال مدة العقد	• مخاطر تجارية / صناعية خارجة عن سيطرة المجهّز (المقاول) • مدى المخاطرة يبرر الكلفة (إداريا) لتثبيت بند مراجعة السعر *(عقود التجهيز التجاري طويلة الأمد، في حالة التضخم المالي الملحوظ)*	عقد ثابت السعر مع بند مراجعة السعر *(يرتكز العقد على الكلف الحالية للعمل / المواد؛ يشير إلى مؤشرات العمل / المواد)*
3	• امكانية تخمين موثوق لكلفة الأداء فقط للفترة الأولية (مثلًا: سنة واحدة)	• سلطة التعاقد بحاجة إلى مجهّز (مقاول) ملتزم لسنتين أو أكثر • مدى المخاطرة يفوق الكلفة (إداريا) لتثبيت بند مراجعة السعر[1]. *(الإنتاج طويل الأمد لقطع غيار لجهاز أساسي)*	سعر ثابت للفترة الأولية *(يتم إعادة تثبيت السعر في الفترات اللاحقة وفق جدول زمني تعاقدي)*

[1] يشير ذلك الى السيناريو الذي تكون فيه إحتمالية كبيرة (مخاطر) في أن تكون التقلّبات في الكلفة كافية لتبرير النص على تعديل الأسعار. قد يستلزم تضمين العقد مثل هذا الشرط كُلف إدارية إضافية ذات صلة بضمنها مراقبة مؤشرات الكلفة الداخلة في معادلة تعديل الأسعار المنصوص عليها في شرط تعديل الأسعار والتطبيق الدوري للمعادلة للتوصل إلى أي تعديل مطلوب للأسعار.

	المخاطر والمتغيرات وظروف السوق الأساسية	الأوضاع المثالية	صيغة العقد ومميزاته النموذجية
4	• عدم التيقّن من مدى التجهيزات المطلوبة وقت إبرام العقد،	• عقد احتياجات • كميّة غير محددة (يمكن أن تكون الكمية الدنيا معروفة والميزانية مموّلة) *(عقود تجهيز تجاري طويل الأمد وخدمات إسناد)*	عقد الكمية غير المحددة، اتفاقيات الإطار *(يحدد سعر الوحدة، ومدة الأداء والمستويات العليا والدنيا لكلّ طلب، كما يحدد السلطات المؤهلة للطلب، وأماكن التسليم كما يمكن أن ينصّ على مجموع المستويات العليا والدنيا للطلب)*
5	• لا يمكن تخمين أنواع العمل والمواد المختلفة بشكلٍ دقيق منذ البداية	• عقود الإصلاحات الطارئة	عقد الزمن والمواد *(ينص العقد على "أسعار العمل بالساعة بضمنها النفقات الادارية والأرباح؛ التعويض عن المواد، "سقف سعري" يتوجب على المقاول بذل جهده باخلاص لكي لا يتخطاه).*

	المخاطر والمتغيرات وظروف السوق الأساسية	الأوضاع المثالية	صيغة العقد ومميزاته النموذجية
6	• من الممكن تخمين مقدار العمل المطلوب لتنفيذ العقد بدرجة كبيرة. • تتحمّل سلطة التعاقد مخاطر أن تكون الكلفة الحقيقية للمواد والعمل أقل من الكلف المتوقعة في العقد؛ يتحمّل المجهّز (المقاول) مخاطر أن تطرأ الحاجة إلى المزيد من العمل والمواد	أشغال البناء باستخدام تصميم نموذجي مع مسار لتسجيل أنشطة التنفيذ	عقد السعر المقطوع
7	عدم القدرة على تخمين كمية العمل والمواد وغيرها من المدخلات التي ستكون مطلوبة لتنفيذ العقد بصورة دقيقة.	مشاريع أشغال مدنية معقّدة	عقد سعر الوحدة

ثالثا– أنواع العقود الأساسية

أ- **عقود تجهيز السلع والمعدّات والخدمات غير الاستشارية**

بالامكان استخدام أنواع العقود الآتية للتعاقد على تجهيز السلع – البضائع، المواد الخام، السلع المصنّعة البسيطة، منشأة صناعية، وغيرها من الخدمات:

1. عقد التجهيز لسلعٍ محددة أو غيرها من الخدمات

2. عقد التصميم والتجهيز والتركيب
3. عقد تسليم المفتاح للمنشأة الصناعية
4. عقد ناتج عن اتفاقية الإطار، و
5. العقد متعدد السنوات.

تخضع هذه العقود للتشريع النافذ على مبيعات السلع، وفي حالة عقود الاستيراد، يجب أن تكون شروط التسليم مطابقة لمعايير الشروط التجارية الدولية (INCOTERMS).

1. عقد التجهيز لسلعٍ محددة أو غيرها من الخدمات

يجب أن تكون عقود التجهيز لسلعٍ محددة أو غيرها من الخدمات بصيغة عقود لتسليم البضائع المحددة والمواد الخام والمعدّات المكتملة والأدوية والمواد الصيدلانية والأدوات وأمور مماثلة التي يتوجب تسليمها وفقًا للمواصفات المنصوص عليها ومدة التسليم.

2. عقد التصميم والتجهيز والتركيب

يجمع هذا النوع من العقود التصميم والتجهيز والتركيب لمنشأة ومعدّات مصممة تصميمًا خاصًا مثل محطّات الطّاقة الكبرى (التربين والمولّدات والسخّانات) وساحات التحويل للسكك الحديد ومحطات الضخ ووسائل الاتصال ومحطات التصنيع والمعالجة وما شابه ذلك لمشاريع الطاقة والمياه والصرف الصحي والاتصالات وغيرها.

يكون المجهّز مسؤولًا عن تصميم المصنع وتسليمه في موقع المشروع وجمع القطع كلّها وتركيبها واختبارها وتحضيرها للخدمة الفعلية مع التدريب، إذا لزم الأمر.

عند استخدام عقدٍ للتصميم والتجهيز والتركيب، يمكن تطبيق إجراءات التأهيل المسبق ويصبح من الملائم اللجوء إلى المناقصة على مرحلتين.

يخضع المجهّز في عقود التصميم والتجهيز والتركيب لمعايير الجودة المطبّقة للتصميم والتنفيذ والمواصفات الفنية وفقًا لشروط العقد.

3. عقد تسليم المفتاح (لتسليم المنشآت الصناعية جاهزةً للإنتاج)

عقد تسليم المفتاح هو عقد أحادي المسؤولية مرتكز على مبلغ مقطوع يتم بموجبه تسديد الدفعات لدى إكمال الإنجازات التعاقدية. تقدم سلطة التعاقد، في مثل هذه العقود، عادة عناصر التصميم الرئيسة فقط ويمكن أن ترتكز المنشأة على تصميم معياري لمثل هذه المنشآت، يؤمنها المجهّز. وبامكان سلطة التعاقد اللجوء إلى استخدام عقد تسليم المفتاح للمنشآت الصناعية.

يجب أن ينص عقد تسليم المفتاح على الآتي:

(أ) المخرجات وأداء المنشأة الصناعية والمواد التي سوف تستخدم في الإنتاج

(ب) مسؤولية المجهز عن التصميم وتوفير كل المدخلات والتسليم والتركيب في الموقع والاختبار والتحضير للخدمة الفعلية.

(ج) التزام المجهّز بالتشغيل لمدة محددة من الزمن إذا لزم الأمر.

يخضع المجهّز في عقود تسليم المفتاح لمعايير الجودة المطبّقة للتصميم والتنفيذ والمواصفات الفنية وفقًا لشروط العقد.

4. عقود اتفاقيات الإطار

عقد اتفاقية الإطار، المشار إليه بعقد السعر أحيانًا، هو ترتيب تعاقدي يقوم بموجبه مجهّز واحد أو اكثر بالاتفاق على تجهيز السلع المحددة أو الخدمات الاخرى مقابل التسديد وفق أسعار محددة مع اعتبارات تعاقدية في الشكل والوقت الذي يثبت فيهما الموظف، المسؤول عن الطلب المباشر والمسمّى في الاتفاقية، الطلب.

يمكن أن يضّمن عقد اتفاقية الإطار حدًا أدنى (و/أو وضع حدٍ أقصى) لمستويات الطلبات كما تحدد مدة سريان مفعول الاتفاقية، والتي لا تتعدى عادة السنة الواحدة[2].

وبالمقارنة، فإن اتفاقية الإطار المشار إليها في تعليمات تنفيذ التعاقدات الحكومية رقم (2) لسنة 2016 لا تشكل اتفاقًا تعاقديًا بل إطار عملٍ لإبرام العقود مستقبلًا.

[2] في الواقع لا يوجد أي تعارض بين ما ورد في المذكرة التوضيحية ونصوص التعليمات حول إتفاقيات الإطار. تفرّق العبارة الواردة في القسم (ثالثا/أ/4) من المذكرة بين "عقود إتفاقيات الإطار" و "إتفاقيات الإطار". "عقود إتفاقيات الإطار" تكون أساسا معرّفة بشكل كامل ومُلزمة، بينما تشكّل "إتفاقيات الإطار" ترتيبات تيسّر الإبرام المستقبلي للعقود في الوقت الذي تثبّت فيه أوامر الشراء الفردية ضمن إتفاقية الإطار.

5. العقد متعدد السنوات

العقد متعدد السنوات يعني عقد لشراء السلع والخدمات غير الاستشارية لأكثر من سنة واحدة (على ألا تزيد عن [5] سنوات، وفق برنامج لسنة (سنوات)). يمكن أن ينصّ العقد متعدد السنوات على أن يكون الأداء بموجب العقد في السنة الثانية والسنوات اللاحقة متعلّقًا بتوفر التمويل والأداء المرُضي خلال السنة الأولى. و يمكن أن ينصّ على إلغاء التسديد المتوجب إذا لم يتم تخصيص الاعتمادات (إذا ما نصّ على ذلك).

بالامكان استخدام العقد متعدد السنوات عندما تحدد سلطة التعاقد أن :

(أ) استخدام العقد سوف يدّخر أموالًا كثيرة بالمقارنة مع التعاقد بالعقود السنوية.

(ب) توقع بقاء الكميات اللازم شراؤها ثابتة إلى حدٍ كبير خلال فترة التعاقد المحددة.

(ج) ثمة تصميمًا ثابتًا للسلع التي يجب الحصول عليها والمخاطر الفنية المرتبطة بمثل هذه السلع ليست مفرطة. و

(د) تقديرات كلفة العقد وتفادي الكلفة عبر استخدام العقد المتعدد السنوات واقعية[3].

ب- التعاقد على الأشغال والخدمات غير الاستشارية

يمكن إحالة العقود للبناء الجديد وعقود إعادة الإعمار وعقود الصيانة أو غيرها من أنواع البناء والخدمات غير الاستشارية باستخدام صيغ العقود الآتية:

1. عقد سعر الوحدة للأشغال
2. اتفاقية الإطار
3. عقد التصميم والبناء
4. عقد إدارة الصيانة المرتكز على الأداء

1. عقد سعر الوحدة للأشغال

[3] تشير هذه العبارة إلى عوامل الكلفة التي يجب أخذها بالإعتبار ضمن عملية التخطيط للتعاقد عندما تقرر سلطة التعاقد إعتماد صيغة التعاقد متعدد السنوات من عدمه. تتضمن عوامل الكلفة هذه والتي يجب تحديد أوزانها كلفة الصرف المتوقّع خلال مدة العقد متعدد السنوات فضلا عن الكفاءة في الإدخار الممكن تحقيقه خلال العقد والتي تتيح تلافي الكُلف ذات الصلة بعمليات التعاقدات من خلال تقليص عدد عمليات التعاقد التي يجب على سلطة التعاقد تنفيذها.

بامكان سلطة التعاقد استخدام عقد سعر الوحدة للأشغال والخدمات التي يكون فيها التسديد مرتكزًا على أسعار وحدات منصوص عليها تعاقديا لبنود الأشغال (بضمنها العمل والمواد) بما أنه يصعب تقدير كميات المدخلات النهائية اللازمة مقدما.

يتم تنفيذ عقود سعر الوحدة للأشغال والخدمات على أساس جدول كميات يتم احتسابها على أساس التصاميم المتفق عليها وينصّ على سعر الوحدة لبنود الأعمال المختلفة اللازمة لتنفيذ العقد.

تسدد السلطة المتعاقدة وفق بنود العمل المنجز فعلا والمقاسة في موقع العمل واحتسابها باستخدام أسعار البنود المنصوص عليها في جدول الكميات المسعّر.

من غير المقبول تعديل الأسعار إلا إذا نص العقد صراحة على غير ذلك بالتوافق مع شرط تعديل الاسعار المدرج في العقد. ينصّ شرط تعديل الاسعار هذا، بالتوافق مع المادة 79 من تعليمات تنفيذ التعاقدات الحكومية رقم (2) لسنة 2016، على المعادلات والمعايير والمؤشرات التي يتم تطبيقها لتبرير تعديل الأسعار وتحديد نطاق أي مراجعة في السعر.

2. **اتفاقية الاطار**

مراجعة الفقرة (ثالثا – ا – 4)

3. **عقد التصميم والبناء**

في عقد التصميم والبناء يكون المقاول مسؤولًا عن تصميم المنشأ وبنائه (مسؤولية الطرف الواحد) وهو عقد يتناقض مع العقد التقليدي "التصميم والعطاء والبناء" الذي يتم فيه إحالة عقودٍ منفصلة للتصميم والبناء. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يتم توظيف مهندسٍ مشرف بموجب عقد آخر. في حالة التصميم والبناء، يقوم المقاول بتوظيف أي مهندس أو مهندس معماري و يكون هؤلاء مسؤولين أمامه بدلًا من سلطة التعاقد. يمكن أن يبدأ البناء، إلى حدٍ ما، قبل اكتمال التصميم النهائي، وهو ما يمكن أن يوفّر وقتًا في تنفيذ المشروع. ويمكن جدولة عملية التصميم على مراحل منسّقة مع عملية البناء. يكون لسلطة التعاقد، بموجب العقد، حق التحقق من التصميم والإشراف على التنفيذ.

يعد استخدام عقود التصميم والبناء مناسبًا لتعاقدات مصانع الطاقة الكبرى ومحطات الضخ والمنشآت المشابهة. وبالمقارنة مع مقاربة تسليم المفتاح، يمكن استخدام عقد التصميم والبناء عندما يرغب صاحب العمل التمتّع بقدرةٍ أكبر على االمشاركة في التصميم.

4. عقد ادارة الصيانة المرتكز على الأداء

يتم تسديد الدفعات، في العقود المرتكزة على الأداء، مقابل المخرجات المقاسة بدلًا من المدخلات. تهدف المخرجات إلى سد الحاجات الوظيفية من حيث النوعية والكمية والموثوقية. تنحصر مهمة سلطة التعاقد في تحديد الأداء الأخير المطلوب من المقاول. تناسب هذه الصيغة عادةً عقود الصيانة.

ج- تعاقدات الخدمات الاستشارية

يمكن استخدام صيغ العقود الآتية للتعاقد على الخدمات الاستشارية:

1. عقد المبلغ المقطوع
2. العقد على اساس الوقت
3. عقد الخدمات اللامحدودة (اتفاقية اسعار بنود الخدمات)

1. عقد المبلغ المقطوع

تستخدم سلطة التعاقد، عند التعاقد على الخدمات الاستشارية، صيغة عقد المبلغ المقطوع للمهمات التي تكون الخدمات والجدول الزمني والمخرجات المطلوبة محددة بدقّة مثل:

(أ) عمليات التخطيط البسيطة
(ب) دراسات الجدوى
(ج) التصاميم الهندسية واعداد وثائق طلب العطاءات
(د) الدراسات البيئية
(هـ) اعداد أنظمة معالجة البيانات

2. العقد على أساس الوقت

ينص العقد على أساس الوقت أن يؤمن الاستشاري الخدمات على أساسٍ زمني بناءً على أسعار وحدة متفق عليها للاستشاري مضروبة بالوقت الفعلي الذي أمضاه الاستشاري في تنفيذ المهمة بالإضافة إلى النفقات التي يمكن استرداد كلفتها الفعلية المثبتة بالإيصالات أو وفق أسعار الوحدة المتفق عليها.

تستخدم سلطة التعاقد العقد على اساس الوقت لتأمين خدمات استشارية في الحالات الآتية:

(أ) عندما يكون من الصعب تحديد نطاق وطول مدة الخدمات المطلوب تنفيذها؛

(ب) إذا كانت الخدمات مرتبطة بأعمال أو خدمات يقوم بها آخرون، مما قد ينتج عنها تعديل مدة العقد.

(ج) عندما يصعب تقدير مدخلات الخبراء الاستشاريين المطلوبة لتحقيق أهداف المهمة.

(د) إذا كانت الدراسات المطلوبة لتأمين الخدمة معقّدة للغاية.

(هـ) في الحالات التي تستدعي الإشراف على الإنشاءات والخدمات الاستشارية

(و) في بعض الحالات المرتبطة بالتدريب.

3. عقد الخدمات اللامحدودة (اتفاقية سعر بنود الخدمات)

بامكان سلطة التعاقد استخدام صيغة عقد الخدمات اللامحدودة في الحالات الآتية:

(أ) عندما تكون سلطة التعاقد بحاجة لخدمات متخصصة لتقديم نصيحة حول نشاط معين لا يمكن تحديد حجمه وتوقيته مقدماً.

(ب) عندما تحتاج سلطة التعاقد إلى خدمات استشارية "عند الطلب" لفترة تتجاوز العام الواحد.

تتفق سلطة التعاقد والاستشاري على سعر الوحدة الذي سيدفع للخبراء، ويتم الدفع على أساس الوقت المستخدم بالفعل.

د- أنواع العقود في تعاقدات الشراكة بين القطاعين العام والخاص

يوضح هذا القسم مختلف أنواع العقود المستخدمة على الصعيد الدولي في مجال تعاقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP). تنتشر على الصعيد العملي مجموعة كبيرة من نماذج التعاقد هذه بالإضافة إلى مجموعة واسعة ومتنوّعة من المصطلحات ذات الصلة التي تستخدم غالبًا بشكلٍ متبادل، في حين يختلف استخدام غيرها من المصطلحات من دولةٍ إلى أخرى ومن نظامٍ قضائي إلى آخر تبعًا لطبيعة وهيكلية كلّ عمليّة مستقلة. وبالتالي، فإنّ الغاية من استخدام المصطلحات المبيّنة هنا للدلالة والتفسير ولا تهدف إلى وضع تصنيفٍ موسّعٍ أو نهائي.

يمكن أن يتمحور العقد حول بناء منشآت بنى تحتية جديدة أو تجديد تلك المنشآت القائمة بحسب طبيعة وموضوع مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

يمكن التعبير عن الأداء المطلوب في مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص على اساس المخرجات المطلوبة ومستوى الخدمة المطلوبة (المواصفات المستندة على الأداء) بدلًا من إستخدام المدخلات الفنية المفصّلة.

بالإمكان إعتماد طريقتين أساسيتين لتأمين الدفعات للشركة المنفذة للمشروع:

1. التسديد من إيرادات التعرِفات المستحصلة من مستخدمي الخدمة (مثلا مستخدمو الطرق التي تفرض رسوم العبور) أو
2. "الدفعات المتوفرة" التي تؤمنها سلطة القطاع العام المختصّة لدى التحقق من توفّر الخدمة عند مستويات متفق عليها.

بالإمكان جمع الطريقتين في رزمة معدلة حسب الطلب. وفي بعض الأحيان، يمكن أن تخضع التعرِفات المفروضة مقابل استخدام مرفق أو الاستفادة من خدمة ضمن الحدود المفروضة وفقًا للقانون أو التعليمات الخاصة بسلطة معنيّة محددة.

1. عقد الإمتياز

يفهم من تعبير "الإمتياز" منح إحدى الجهات (صاحب الامتياز) حقَّ استثمار أحد الأصول (مثلا، مرفق بنية تحتية) و/أو توفير خدمة أثناء فترة الإمتياز. غالبًا ما يدفع صاحب

الإمتياز رسومًا إلى السلطة المانحة للإمتياز ويحصل على الإيرادات مباشرة من المستخدم الخدمة للمرفق المشغّل أو الخدمة المقدّمة من صاحب الامتياز. ويتضمّن مصطلح "الإمتياز" معانٍ أكثر دقة وتعريفات قانونية في مختلف الأنظمة والتقاليد القانونية. في بعض البلدان، ينصّ القانون على المبادئ الأساسية التي تنظم الإمتياز وحقوق الأطراف المعنية، في حين يتضمن عقد الإمتياز المسائل المرتبطة بالمشروع.

وفي الوقت نفسه، يستخدم مصطلح الإمتياز بشكل عام للدلالة على الشراكات بين القطاعين العام والخاص أو يستخدم بشكل متبادل مع المصطلحات المرتبطة بأنواع معيّنة من ترتيبات عقود الشراكات بين القطاعين العام والخاص [مثلا، عقود البناء– التشغيل– النقل (BOT)]

كما يتم أحيانًا استخدام تعابير "الإمتياز" أو "اتفاقية الإمتياز" بشكلٍ متبادل مع مصطلح "اتفاقية المشروع" الذي يشير إلى الاتفاقية التي تنصّ على أحكام وشروط ترتيب الشراكة بين القطاعين العام والخاص (يوضح الملحق نموذج من المسائل التي تتناولها اتفاقية المشروع).

2. عقد الإدارة والصيانة[4]

تعاقدات على شكل عقود إدارة أو عقود صيانة مستندة على الأداء لإدارة المرافق القائمة وصيانتها (مثلًا في قطاع الطرق) مقابل دفع رسوم إدارة أو غيرها من الرسوم. لا تحدد العقود المستندة على الأداء المناهج التي يتوجّب تطبيقها بل تركّز على مؤشرات الأداء التي يجب استيفاؤها. ويمكن أن تكون النماذج المعدلة التي تجمع ما بين الطريقتين (عقود الإدارة المستندة على المنهجية والعقود المستندة على الأداء) ملائمةً في بعض الأحيان. ويمكن أن يكون تشغيل المرفق مشمولًا بهذه العقود أو يكون موضوعها، وتبقى الملكية والتمويل لدى القطاع العام.

[4] صندوق عدة المرفق الاستشاري للبنية التحتية العمومية الممولة بمشاركة القطاع الخاص (PPIAF) تقسم الشراكات ما بين القطاع والخاص إلى الفئات الواسعة التالية: عقود الإدارة والصيانة، وامتياز التشغيل والصيانة، وامتياز البناء-التشغيل-النقل. هذا التقسيم متتبع بشكلٍ عام في هذه المذكرة:
https://www.ppiaf.org/sites/ppiaf.org/files/documents/toolkits/highwaystoolkit/6/pdf-version/1-13.pdf

3. **عقد إمتياز التشغيل والصيانة**

في هذا النوع من العقود توكل مهام تشغيل مرفق بنية تحتية وصيانته إلى شركة مع نقل المخاطر التجارية لطرف القطاع الخاص الذي يؤمن التمويل. يتم استرجاع ذلك التمويل بالإضافة إلى غيره من الكلف والأرباح من الإيرادات المستحصلة من مستخدمي المرفق.

4. **عقد البناء– التشغيل– النقل (BOT)**

يشير المختصر "بوت" أو (BOT) إلى أحد أنواع الشراكات بين القطاعين العام والخاص المعروفة ب "البناء–التشغيل–النقل". بموجب هذا العقد، تقوم الشركة ("شركة المشروع") التي أحالت الجهة المعنية في القطاع العام المشروع إليها ببناء (أو تجديد) أحد الأصول أو أحد مرافق البنى التحتية وتشغّله لمدة محددة من الزمن ("فترة التشغيل") ومن ثم تعيد نقل ملكيّته إلى الحكومة أو غيرها من السلطات العامة المعنيّة. تسترجع شركة المشروع استثمارها وكلف التشغيل والتمويل وتحصل على أرباحها من الرسوم المجمّعة بشكلٍ مباشر أو غير مباشر من مستخدمي الأصل أو المرفق. ويمكن أن يدخل طرف ثالث أساسي هو "المتعهّد" في التمويل لمشروع "البوت" (BOT) (مثلا سلطة عامّة أو جهة خدمية تتعهّد بشراء الكهرباء من منشأة توليد كهرباء منتجة على أساس "البوت" (BOT)). وتعدّ إتّفاقيات التعهّد هذه عنصرًا بنيويًا أساسيًا في ما يعرف ب "تمويل المشروع". ويمكن لشركة "المشروع" أن تقوم بالمقابل بإبرام عقودٍ مختلفة لتنفيذ المشروع منها إتفاقيات التمويل وعقود البناء والتشغيل والصيانة. من أشكال مصطلحات "البوت" (BOT) التي يمكن مصادفتها "التجديد–التشغيل–النقل" (ROT) و"التحديث–التشغيل–النقل" (MOT).

5. **عقد التصميم– البناء– التمويل– التشغيل (DBFO)**

في حقل "البوت" (BOT) الواسع، نجد مصطلح (DBFO) "التصميم–البناء–التمويل–التشغيل" الذي يستخدم للإشارة إلى مكوّنات نوعٍ من الترتيبات الذي تقوم بموجبه الشركة بتصميم مرفق وبنائه وتمويله وتشغيله طوال مدّة سريان العقد.

6. **عقد البناء – التملك– التشغيل– النقل (BOOT)**

في صيغة البناء– التملّك– التشغيل– النقل (**BOOT**)، يقوم متخصص من القطاع الخاص بتصميم مرفق وبنائه وتمويله وتملّكه وتشغيله (عادةً ما يستخدم في مشاريع البنية التحتية) بالشروط المتّفق عليها (عادةً ما تكون تحصيل الأرباح من المستخدمين) ومن ثمّ تنقل ملكية المرفق إلى القطاع العام. يشار إلى صيغة البناء– التملّك– التشغيل– النقل (BOOT) أيضًا بالمصطلحين التاليين: التجديد–التملّك–التشغيل (ROO) والتحديث– التملّك–التشغيل (MOO).

7. **عقد البناء– التملّك– التشغيل (BOO)**

في صيغة البناء–التملّك–التشغيل (BOO)، يساهم القطاع الخاص جزئيًا ببناء المرفق وتملّكه وتشغيله من دون أيّ التزامٍ بنقل ملكيته إلى القطاع العام.

8. **عقد التصميم– البناء– التشغيل (DBO)**

في صيغة التصميم– البناء– التشغيل (DBO)، يحتفظ القطاع العام بالملكيّة ويؤمّن التمويل. تلتزم شركة "المشروع" بتصميم المرفق وبنائه وتشغيله طوال مدّة العقد. وتكون المكوّنات التعاقديّة الأساسيّة عبارة عن عقد تسليم المفتاح واتّفاقية تشغيل.

ملحق

لائحة أمثلة عن المسائل الواردة في اتّفاقيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص[5]

1. الشكل القانوني لشركة المشروع ورأسمالها الأدنى.
2. من يملك ماذا (ما هي الأصول العامّة، ما هي الأصول الخاصّة، وما الذي يجب أن تتم إعادة نقل ملكيته).
3. واجب سلطة التعاقد بمساعدة شركة المشروع على الحصول على الموافقات والتراخيص وغيرها.
4. مسؤولية شركة المشروع في جمع التمويل وحقّها في رهن (حق ضمان) عقارات المشروع وأسهمه وعائداته.
5. القيود على التنازل ونقل الحصة المسيطرة في شركة المشروع.
6. إبرام "عقود نديّة" مع المؤسسات الفرعية.
7. إجراءات سلطة التعاقد في المراجعة والموافقة على خطط البناء ومواصفاته وخطط الاستثمار.
8. حق سلطة التعاقد في المراقبة.
9. واجبات شركة المشروع في ما يتعلّق بتشغيل البنى التحتية:
   - **أ.** متطلبات الخدمة الأساسية.
   - **ب.** التكيّف لتلبية الحاجة الفعلية.
   - **ج.** إستمرارية الخدمة.
   - **د.** التوفر غير التمييزي للخدمات للمستخدمين.
   - **ه.** الوصول غير التمييزي إلى مقدّمي خدمة آخرين.
   - **و.** مسؤولية شركة المشروع عن رفع التقارير الدورية.
   - **ز.** حق سلطة التعاقد/المنظّم في مراقبة الأداء.
   - **ح.** صيانة أصول الإمتياز.
   - **ط.** التدريب والخدمات الاجتماعية للعاملين.

[5] ترمي لائحة المسائل هذه إلى التوضيح لا التقرير

ي. دفعات الإمتياز.

ك. إلتزامات المسائلة وحفظ السجلات لتمكين المراقبة.

ل. المراجعة (السنوية والمتخصصة والدورية الشاملة).

م. إحتفاظ سلطة التعاقد بالحق في الموافقة المسبقة على العقود الرئيسة التي ستبرمها شركة المشروع.

ن. التأمين والضمانات التي يجب أن تؤمنها شركة المشروع.

س. مدى مسؤولية سلطة التعاقد عن استعادة الأصول غير المنقولة.

ع. تعويض شركة المشروع عن تغيير التشريعات.

ف. الإعفاء بسبب تغيّر جوهري في الظروف.

ص. الظروف التي تمكّن سلطة التعاقد من تولّي التشغيل لضمان تأمين الخدمات بشكلٍ فعّال ومتواصل.

ق. تخويل سلطة التعاقد بالاتفاق مع المقرضين (دائنين) على الدخول في إتفاقية مع شركة مشاريع جديدة في حال ارتكاب مخالفة جدّية.

ر. وجوب تحقيق المشاركة المحليّة.

10. مدّة اتفاق المشروع وتمديده وفسخه، علي سبيل المثال:

أ. من جانب سلطة التعاقد، إذا كانت شركة المشروع مُعسرة، أو في حالة المخالفة الجدّية أو من أجل المصلحة العامة (مع التعويض).

ب. من جانب صاحب الامتياز، في حالة إرتكاب سلطة التعاقد مخالفة جدّية أو بسبب أعمال سلطات أخرى.

ج. من قبل أحد الطرفين بسبب *القوة القاهرة*.

11. القانون النافذ

12. تسوية المنازعات